الرد على الطاعن في أرجوزة ابن أبي العز في السيرة النبوية

كتبه: حسام بن محمد سيف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، وبعد:

ففي زمانِ «**رَفْعِ العِلم، وفُشُوِّ القَلَم**»، وظُهور الكِتَاب، وكَثرة الكُتَّاب، يطالعُنا اليوم فتىً غَرِيْر، تحت دعوى التحقيق والتحرير، ليَطعن في نسبة «الأرجوزة الميئية» للإمام السَّلَفي الكبير الصَّدر ابن أبي العِزّ قاضي الحنفية رحمه الله، مستجلِبًا لأجل ذلك عددًا من التقاريظ، مُلْبِسًا بها على جمهورٍ من القُرّاء عريض، وبَثَّ لأجل طبعته الدعايات، ونَشَر حول نسبتها لابن العِزّ الشائعات.

وذلك بعد أن سارت هذه الأرجوزةُ العِزّيّة سيرَ الشمس في الأقطار، وحفِظها الرجالُ والنساء والكبار والصغار، مترحِّمين على ناظمها[1]، وشاكرين لمحققها وناشرِها.

فعَزّ على هذا الكاتِب ذلك، وعَلَتْه الرُّحَضَاء، فتعلَّق بشُبَهٍ مثلَ خيوط العنكبوت، ولم يدرِ -هداه الله- مِن أين تؤتَى البيوت، ففَجَرَ في الخصومة، وأخطأ الصُّحّ في المعلومة.

ومما يؤسَف عليه! أن هذا الكاتب قد طَرَّق بتشكيكه هذا لقومٍ هَلْكَى، من «أمَّةِ التَّرَصُّد»[2].

فسَوَّد كتابًا في ثلاثمائة صحيفة، كان حظُّ الطعن في نسبة الأرجوزة لابن أبي العز منه ثمانٍ ومائة، حسِب فيها السرابَ ماءً، وخبَط فيها خَبْط عَشواء، ما بين نَفْخٍ وإعادة، وطباعةٍ وتصوير للمخطوط على خلاف العادة وزيادة، كأنَّ قاضيًا قد كذَّبه، أو دِيكًا نَقَرَه.

---

(١) وقد قال أحد المغاربة الذين شرَحوا نظم ابن أبي العز: (ليست هذه الرسالة من كُتب ابنِ أبي العز المعروفة، وتعلمون أنَّ ربَّنا سبحانه إذا أراد أن يجدِّد لعبده رحمةً بَعَث كتابًا من كُتبه كان مقبورًا لا يُعرف، فيتذاكرُه الناس ويتناولونه ويترحمون على مؤلفه، فيُكتَب له الأجرُ بذلك، وأحسِب أنَّ هذا مِن جميلِ صنع ربنا بابن أبي العزّ ﷺ).

(٢) ولا أدَلّ على ذلك مِن أنّ بعض صوفية حضرموت اتصلوا على أحد المشايخ الذين شرحوا الأرجوزة، وقالوا له متهكِّمين: لقد أتعبتَ نفسك في شرح أرجوزة ابن أبي العز، وهي ليست له!

قلت: وأيش يضرّه إن كانت لغيره، فالمهم هو ما أودعه في شرحه من المعاني والمسائل، ولكن من الصعوبة أن تُفَهِّم حاقدًا.

ونَعَى على مَن نسب الأرجوزة للعلامة ابن أبي العز، واستجلَب لذلك الأخبار والأشعار التي ظَن بها أنه عَزَّ فَبَزّ، في بَقْبَقة وشقشقة، عَزّ نظيرها، وانتفش غَريرها، فاستمِع إليه حين يقول معنْوِنًا لتلك التهاويش الرَّدِيَّة:

(الأمارات والعلامات الجلية، والشواهد والبراهين الحتمية، والدلائل والبينات اليقينية، في تحقيق وإثبات صحة نسبة «الأرجوزة الميئية» بلا أدنى شك أو مرية[1]، للإمام ابن الشحنة الحنفي، عليه رحمة رب البرية).

إي والله! كلُّ هذا عنوانُ كَلْمِه في نسبةِ الأرجوزة لابن أبي العز! دعوى عريضة، وأدلّةٌ مريضة، ونحنُ سنضع الدواء على الداء، ليكون الشفاء، بعون رب الأرض والسماء.

وإنَّ مِن العقوق بشيوخ المرء أن يُغَرِّرَ الطالبُ بهم، ويأتيَهم ببحثٍ (فَطِيْرٍ) غير ناضج؛ مبنيٍّ على ظنٍّ مَحض، وهو غير متأمّل فيما يعترض هَواه، ويتسرَّع تسرعًا شديدًا في النفي لتراجم أعلامٍ كبار، ويخطِّئ بذلك علماءَ ومحدِّثين، ولا ينتبه لأمورٍ تاريخية بديهية، ثم يُورِط الشيخ بكتابة تقديمٍ، أو إعطاءِ إجازة تؤيِّد تسرُّعَه[2]، وهو يحسنُ الظن به، ويظنه على ما

---

(١) **مِرْيَة**، أي شك، هكذا ضبطُها بفتح الميم وضمها، وهي بهذا الضبط لا تنسجم مع بقية السجع في هذا العنوان العجيب.

وله في تضاعيف كلامه مثل هذا الجزم الدالّ على التسرّع في الحُكم، ومن ذلك قوله: (فتبين لي بلا أدنى ريب ولا أقل شك أنهما من مشكاة واحدة، وتجمعت لدي الشواهد والأدلة، واتضحت البراهينُ أمام عيني كضياء البدور والأهلة، وكلها تؤدي إلى الجزم بأن الأرجوزة الميئية.. من نظم العلامة ابن الشحنة، لا العلامة ابن العز).

(٢) والإجازة لا تفيد شيئًا في إثبات المرويِّ عن المجيز، بل يتوقف ذلك على دليل آخر، وإنما المفيد لثبوت المروي عن المروي عنه هو الإجازة المقرونة بالمناولة بشرطها، لا غير، وسائر أنواع الإجازة-على اختلاف في جواز بعضها- إنما تفيد إباحة الرواية عن المجيز بعد صحة ثبوت المروي عن المجيز، ولكن قد يتساهل بعض الرواة فيروون عن الشيخ -بناء على الإجازة العامة- ما لم يثبت أنه من مروياته ، فهناك الطامّة! وانظر (مقدمة تحقيق الأوائل السنبلية)، ففيها مثالان يبيِّنان خطر هذا الأمر.

يعهد أهلَ الإتقان؛ من الرويَّة في البحث والتحقيق، فيُلحق بشيخه حَرَجًا في متابعته على هذا الوَهْمِ العجيب!، والشيخ يقضي على نحو ما يَسمع، ولعل بعضهم ألحَنُ بحجَّته مِن بعض.

واعلم! أنَّ الهجمةَ على الإمام ابنِ أبي العز الحنفي رحمه الله قديمةٌ، حتى سَجَنوه في حياته، وسرَقوا مَناصبه، وأفتوا بكُفره، وفرَّقوا بينه وبين زوجته، وتحامَلوا عليه وظلموه -وهو قاضي البلد- لأنه نصرَ عقيدة أهل السنة المحضة، ورَدَّ على مخالفيها، حتى عُمِّيت أنباءُ كُتُبه ومؤلفاته على كثير ممن جاء بعده، وتجدُ خَبَر ذلك في مقدمة أستاذَينا الفاضلَين السلَفيَّين زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط رحمهما الله، كلٌّ منهما في طبْعته «لشرح عقائد الطحاوي»، وانظره في مقدمة «لامية الخلفاء نظم ابن أبي العز» لمحققها.

بل شَكَّك بعضُ الناس في حَنَفيّة الرجل وإمامته، حتى ادّعى أنّ أحَدًا مِن مصنِّفي طبقات السادة الحنفية لم يترجِم له، حتى أثبتْنا لهم بالحجة الدامغة: ترجمةَ ابنِ طولون له في كتاب «الغُرَف العَلِيَّة في طبقات متأخري الحنفية».

ثم جاء هذا المدعو بـ(**محمد رحاب**) ليشارك مَن سبقوه في الولوج من هذا الباب، ويصادِر الكتاب، وما عَرَف أنَّ الحراس قد شجَروا السيوف وشَهَروا الحِرَاب، فليَصبر إذًا على تلك الطَّعَنات، فالبادي أظلَم.

وذكرتُ أدِلَّتنا أولاً، ثم طُعونَه، فهو المتهَم لا نحن.

وكم مِن عائبٍ قولاً صحيحًا وآفتُه مِن الفَهم السقيم

وسوف ترى إذا انجَلَى الغُبارُ أفَرَسٌ تحتك أم حمار

۞ ۞ ۞

الأسانيدُ أنسابُ الكُتب

قال الحافظ ابنُ حجر في مقدمة «فتح الباري»: (سمعتُ بعضَ الفضلاء يقول: الأسانيد أنساب الكتب)، وقبْله قال الإمام سفيان الثوري: (الإسنادُ سلاحُ المؤمن فإنْ لم يكن له سلاحٌ فبأيِّ شيء يقاتل) كما في كتاب «المجروحين» لابن حبان، وقال ابن المبارك: (مثل الذي يَطلب أمرَ دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلّم) كما في «شرف أصحاب الحديث» للخطيب.

وقد جاءنا هذا المعترِض بنسخةٍ لا سببَ لها ولا نَسَب، وسعى إلى الهَيجا بغير سلاح، وأراد أن يصعد السطح بلا سُلَّم، فسقَط على أمِّ رأسه.

وما عنده من الحجج إلا نُسخة بَتْراء لا يُعرف لها ناسخ ولا إسناد، وقد قال الحاكم في «المعرفة»: (فإن الأخبار إذا تعرَّت عن وجود الأسانيد فيها كانت بَتراء).

وعندما طَعَن بعضُ المصريين في صحة نسبة «كتاب الأم» للشافعي، حاجَّه العلماء بالأسانيد.

وها هو أحدُ المقدِّمين الأفاضل يقول في تقريظه: (ولا يفيدُ علمًا نسبتُها **عند العامة** لابن أبي العز؛ لأن ذلك عن تقليدٍ مِن غير بحث).

فليت شِعْري! هل المسنِد ابن طولون رحمه الله وشيوخه من العامة عند هذا (الشيخ الفاضل)؟! أم أنه لم يطّلع أصلاً على النُّسَخ الخطية للكتاب، وما كتبَه الناشرون والشرَّاح عنه، واكتفى بما وَسوسه إليه تلميذُه العاقّ ابنُ رحاب، وهل فَتْحُ بابِ الطعن على الأسانيد بغير حُجة إلا فتحٌ لبابِ شرٍّ، لا يُمكن بعده لفاتحيه أن يغلقوه.

وما ذَكَره هو وبقيَّة المقدِّمين –غفر الله لهم– في تقديمهم مِن الأمثلة على الوهم في نسبة الكُتب والأشعار إلى غير أصحابها، يَرِدُ عليه ما هو مثله: **مِن الطعن في صحة نسبة بعض الكتب والأشعار إلى مؤلِّفيها، وهي ثابتةُ النسبةِ إليهم.**

فَهِمَّة الطعَّان في خطأ النِّسبة، وهِمَّتُنا في رَدِّ الطعن، وهما فَرَسا رِهان، والحُكم للمَيدان.

وكتابُنا هذا «الأرجوزة الميئية» جاء مسنَدًا منسوبًا إلى ناظمه العلامة القاضي صدر الدين علي بن أبي العز الحنفي، في كتاب «الغرف العلية في تراجم متأخري الحنفية»، لمسنِد الشام الشمس محمد بن طولون الصالحي (ت٩٥٣)، حيث روى هذه المنظومة في مقدِّمة كتابه الآنف الذِّكر، وساقها بإسناده المتصل إلى الناظم، ونَصَّ على المسجد الذي أنشدَها فيه ناظمُها، وعلى المكان بأوضح بيان.

وهذا الإسناد مثبَتٌ في النسخة المصرية التيمورية بخطِّ المسنِد الثقة ابن طولون نفسه.

كما أنه جاء في النسخة التركية لكتاب «الغُرَف» نفسه، ثم هو مرويّ في النسخة الشامية الظاهرية، من طريق العلامة عبد الغني النابلسي، بسنده إلى كتاب «الغرف».

ثم جاء هذا العَصريُّ المصري (ابنُ رحاب) ليوهّم ابنَ طولون وشيوخَه، ثم يَطعن على إسناده، بدعوى فِجَّة، لا تقوم على حُجّة.

- **(فادعى في غير موضع أنه لم يقف على من نسبها إلى ابن أبي العز قبل ابن طولون، ولا بعده)**

والجواب:

١- عدَمُ العِلم لا يعني العدَم، فإذا كنتَ لا تَعلَم أحدًا نسبَها إليه، فهذا لا يعني أنَّ أحَدًا لم يَنْسبها إليه، فربما كانت هذه النسبة موجودة ولم تطلع عليها.

٢- ليس كلُّ مَن ترجَم لعالمٍ ما يكون قد استقصى مسرد مصنَّفاته، ومعلومٌ أن المقاطيع والأراجيز والأجزاء الصغيرة تَقِلُّ العناية باستقصائها في كتب المؤلِّفين في التراجم العامة، خاصة لمن عنده كتب كبيرة مشتهرة.

٣- لا يُشترط في إثبات صحة الكتب والنصوص أنْ يَتتابع الناسُ والمؤلفون على نسبتها لقائليها في كل عَصر ومِصر.

٤- يكفي في صحة الكتاب ثبوت السَّنَد، وها هو المسنِد ابن طولون قد رواها عن ابن أبي العز كما تقدَّم، ونسَبَها إليه بعَينه، وهو سنَدٌ مسلسلٌ بالسَّماع، بل تتابع كل رجال الإسناد على نسبتها إليه، من تلميذه المباشر الراوي عنه إلى ابن طولون، وهذا الظاهر لا يُعدَل عنه إلا بدليل قاطع.

٥- أين تجدُ في كتب التراجم والسير مَن نسَب هذه الأرجوزة لابن الشِّحنة؛ الذي ما فتئتَ تَقطع وتجزمُ بصحتها إليه.

٦- وأما بَعد ابنِ طولون فقد رُوِيَت مِن طريق النابلسي عنه.

ولو جاز لنا الطعنُ في أسانيد الكتب بمثل هذه الدعاوى لَـمَا سَلِمَ لنا كتابٌ.

- **ثم طعَن في شيخ ابن طولون، وقال:** (هو غير مشهور، ولم أقف له على ترجمة!)

وهو أبو العباس أحمد بن أبي الصدق العُمَري، ويكفي هذا دليلاً على العجلة في البحث، وعدم الخبرة والدراية في التراجم، مع الجرأة في تخطئة العلماء دون رَوِيّة.

وقد سمع ابنُ طولون هذا الرَّجَز مِن لفظ شيخه، فهو معروفٌ عنده.

وابنُ طولون ثقةٌ، ومثل هذا يُحتَمَل في تراجم المتأخرين وأسانيدهم، بل يُحتمل ما هو أقلّ منه، فما بالك بالسماع من ثقة، كما سيأتي.

قال الذهبي في «ميزان الاعتدال»:

(من تُكُلِّم فيه من الرواة المتأخرين لا أوردُ منهم إلا من قد تبيَّن ضعفُه، واتضَح أمرُه من الرواة، إذ العُمدة في زماننا ليس على الرواة، بل على المحدِّثين والمقيدين والذين عُرفت عدالتهم وصدقهم في ضبط أسماء السامعين.

ثم من المعلوم أنه لابدَّ من صون الراوي وسَتره.

فالحد الفاصلُ بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلاث مائة، ولو فتحتُ على نفسي تليينَ هذا الباب لما سَلِم معي إلا القليل، إذ الأكثرُ لا يَدرون ما يَروون، ولا يعرفون هذا الشأن، إنما سمعوا في الصغر، واحتيج إلى علوِّ سندهم في الكبر، فالعمدةُ على مَن قَرأ لهم، وعلى من أثبَت طِباق السماع لهم، كما هو مبسوط في علوم الحديث). انتهى

قلت: ومع ذلك فشيخُ ابنِ طولون عالمٌ مُتقِنٌ معروف مِن آل حمزة، وهم مِن ذرية الإمام أبي عُمر بن قُدامة المقدسي شَقيق الفقيه الموفّق، وأسرتُه تُعرف ببَني زُريق، وقد تَرجَمَه السخاوي في «الضوء اللامع»، كما ترجمه تلميذُه ابن طولون في «سُكَّرْدَان الأخبَار» **وذكر أنه سَمع من لفظه أشياء**، نقل ذلك كلَّه ابنُ حُميد في «السُّحُب الوابلة»، **وله كُنى متعددة**، (مولده ٨٣٠- وفاته ٨٩١)، وهذه ترجمته كاملة كما في «السحُب»[1]:

(**أحمد** بن أبي بكر[2] بن عبد الرّحمن بن محمّد بن أحمد بن التّقيّ سليمان ابن حمزة بن أحمد بن عمر بن الشّيخ أبي عمر بن قدامة.

---

(١) وقد أفادني بموضع هذه الترجمة صاحبُنا المسنِد الثقة الشيخ محمد زياد تكلة جزاه الله خيرًا. وذكر محقق «السحب الوابلة» مصادرَ ترجمته وبعض مصنفاته، وذكر أسماء أبنائه، وإخوته، وأخبار أسرته، فلينظر.

(٢) وأبو بكر والد أحمد هو أبو الصدق العمري، الصالحي، المعروف بابن زُريق (٧٧٠-٨٣١)، وهو من شيوخ الحافظ ابن حجر، ذكره في «معجمه»، وله ترجمة في «الضوء اللامع» للسخاوي، و«القلائد الجوهرية» لابن طولون وغيرهما، وهو والد أبي عبد الله ناصر الدين محمد، عمدة شيوخ ابن طولون.

العزّ، أبو الخير ابن العماد بن الزّين القرشيّ **العُمَريّ** المقدسيّ، أخو ناصر الدّين محمّد وإخوته، ويعرف كسلفه بـ «ابن زُريق».

قال في «الضّوء»: ولد سنة ٨٣٠ بصالحيّة دمشق، ونشأ بها، فحفظ القرآن على إسماعيل العجلوني، و«تجريد العناية» لابن اللّحّام، واشتغل في الفقه والعربيّة عند التّقيّ ابن قندس، وأذن له في الإفتاء والإقراء، وأسمعه أخوه سنة ٣٧ فما بعدها على ابن ناصر الدّين، وابنة ابن الشّرائحيّ، وابن الطّحّان وآخرين، وحدّث باليسير، ويذكر بالشّجاعة والإقدام.

مات في ليلة الثّلاثاء ثامن ذي الحجّة سنة ٨٩١، ودفن عند أقاربه، أرّخه ابن اللبّودي. انتهى

قلت: وخطّه حسن جدًّا، عندي منه حاشية شيخه التّقيّ بن قندس على «الفروع» بتاريخ ٨٦٥، وذكر في هامشها أنّ له تأليفًا في الكلام على تأليف المرداويّ المسمّى بـ«الواضح الجليّ»[1] في بيع الوقف للمصلحة وأنّ فيه فوائد نفيسة، وأنّه ذكر السّبب لتأليف المرداوي وأقوال من وافقه ومن خالفه.

وترجمه تلميذُه العلّامة محمّد بن طولون الصّالحيّ الحنفيّ في كتابه: «سُكَّردان الأخبار» فقال- ومِن خطّه نقلت-:

ونص ابن طولون في «سكردان الأخبار» على أنه يكنى بأبي الصدق. كما في ترجمة حفيده التقي أبو بكر بن محمّد بن أبي بكر بن عبد الرّحمن من «السحب الوابلة».

(١) قال العثيمين: رأيت كتبًا كثيرة بخطّه. وكتابه على تأليف المرداوي «الواضح الجلي» نشره فضيلة الشيخ د. محمد بن سليمان الأشقر مع كتابَي ابن قاضي الجبل ونقضه للمرداوي في وزارة الأوقاف الكويتية سنة ١٤٠٩ هـ. قال الشيخ- حفظه الله- عن رسالة ابن زريق: «لعلها لابن زريق».

أقول: هو كذلك فهي من تأليف ابن زريق هذا كما أكد ابن حميد كما ترى. والله تعالى أعلم. انتهى

هو الشّيخ، المفيد، العالم، اليقِظ، المتقِن، شهابُ الدّين، **أبو العبّاس**، وأبو عبد الرّحمن، وأبو عليّ، أحمد بن أبي بكر، الشّهير بـ «ابن زُريق» بزاي معجمة مضمومة، ثمّ راء مهملة.

حفظ القرآن، واشتغل على شيخ الحنابلة التّقيّ بن قُنْدس، وسمع على أبي الفضل ابن حجر، وابن ناصر الدّين، وأبي الفرج بن الطّحّان، وأبي عبد الله ابن الشاعر، وأخويه: جمال الدّين عبد الله، وزين الدّين عبد الرّحمن، وخلق بعناية أخيه شيخنا.

وأجاز له خلائق من النّساء والرّجال، وسرَد أسماءهم بكثرةٍ يزيدون عن الأربعين، ثمّ قال: وعَلَّق بخطّه كثيرًا، ثمّ أقبَل على مباشرةِ نظَر مدرسةِ جدِّه الشّيخ أبي عمر فتعاطاه سنين، وشُكِرت سيرتُه فيه، لكنّه أشغلَه عن الاشتغال بالعلم.

حضرتُ عنده كثيرًا فسمعتُ مِن لفظه أشياء، وعليه بحضرة أخيه شيخنا قِطَعًا متفرّقة، وممّا سمعتُه مِن لفظه ما قاله التّنوخيّ في كتابه: أنّ الأنغام توجب اللّذّة إلى آخر العبارة، إلى أن قال: ووقع عن دابّة فتعطّلت رجلاه فصار يمشي على عُكَّازين إلى أن توفّي ثامن عشر ذي الحجّة سنة ٨٩١. انتهى النقل عن «السحب الوابلة».

قلت: وشيخُ ابن طولون هذا ليس هو أبو العباس أحمد بن محمد ابن زريق (ت٨٤٢)، ابن أمة اللطيف (ت٨٤٠)، فقد مات هذا قبل مولد ابن طولون، فتنبه، وهذا ترجمه السخاوي.

فانظر إلى إسناد هذه الأرجوزة الصحيح المتصل، المسلسَل بالسماع، ورواته من شيخ المؤلف حتى تلميذ الناظم علماءُ ثقات حنابلةٌ مقادسة من أهل الصالحية، وابنُ طولون صالحي.

وهو –أي الإسناد– مفتتَح بحنفي ومختتم بحنفي، وبينهما حنابلة.

وقد نص مسنِد الشام ابنُ طولون على أماكن السماع طبقة عن طبقة.

ثم يأتي هذا المعاصِر بنسخةٍ لا زِمام لها ولا خِطَام، ولا إسنادَ لها ولا عِماد، لينفيَ بها ثبوتَ هذا السند الصحيح العالي.

بل زاد ضِغْثًا على إبَّالة، فصرَّح بتوهيم ابن طولون وشيوخِه!

ومعلوم أن المقادسة –لا يُعرَف عنهم الاحتفاء بكتب ابن الشحنة، وابن أبي العز أقرب إليهم بلدًا واعتقادًا.

ادعى ابنُ رحاب: **(أنَّ ذِكْر ابن طولون للأرجوزة في مقدمة كتابه تجعلها من المُلَح لا من العُقَد، وأنها أشبه بالمذاكرة؛ التي يتسامح في أسانيدها وتوثيقها، ثم حشد في الحاشية الأقوال في منع حمل العلم في مجالس المذاكرة!)**

وليت شعري! هل هذا إلا من باب الاستكثار في الرَّدّ، والله تعالى يقول: ﴿أَلۡهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ١﴾.

إذن فكيف يسوِّي بين كتابٍ مزبورٍ محرَّرٍ مبيَّض، كتَبه مؤلفُه بخطِّه، مراجِعًا لأصوله، موثِّقًا لنصوصه، وبين مجلسِ مذاكرةٍ يَروي فيه الراوي مِن حفظه، فيتطرَّق إليه الوَهْم والنِّسيان، وقد قيل: الحفظ خَوَّان.

وابنُ طولون صدَّر بهذه المنظومة كتابه «الغُرَف»، وللتصدير شأنٌ لا يَخفى على مَن عَرَف، وقديمًا قيل: مَن ذاق عرَف ومَن عرَف اغترف.

- ثم قال: (إن ابن طولون لم يذكرها في معرض ترجمته للعلامة ابن أبي العز نفسه رحمه الله).

وهذا مِن القول عجيب، فأيُّ إشكالٍ في هذا؟

ولعمر الله ما أخطأ علماؤنا وصفَ أمثال هؤلاء قِيْد شعرة، فقد جاء في وصف أهل البدع: أنهم يعتقدون ثم يستدلّون، وهذا مشى هنا على طريقتهم، فقد اعتقَد أنّ الأرجوزة ليست لابن أبي العز، ثم جعل يَحشِد المتردِّية والنَّطيحة من الأدلة لإثبات دعواه.

والأعجبُ منه أنه قال في الحاشية: (مع العلم أنه [يعني: ابن طولون] لم يترجم له [أي ابن أبي العز] أصلاً في كتاب «الغرف العلية»).

هذا مع دعواه التحقيق العلمي! ووَصْف المقرِّظين له -محسنين الظن به- بالبحّاثة النقَّابة، والأديب المحصِّل، اللبيب!

وقد مَرَّ بك قريبًا بعضُ مجازفاته العلمية، مثل حُكمه على شيخ ابن طولون بالجهالة، وهذه ثانية، وسيأتي بك تخليطُه في ترجمة الراوي عن ابن أبي العز.

والحقيقة: أنَّ ابنَ طولون ترجَم للعلامة ابن أبي العز في كتابه «الغرف» ترجمةً حَفِيْلة، نقلَها من كُتب ابن حَجر، وابن تغري بردي، وزاد فيها زوائد حسنة، ذكرتها في ترجمتي له في مقدمة «الأرجوزة» المطبوعة بعنايتي.

غير أنّ ابنَ طولون تابَع ابنَ حجر في «الإنباء» على تسميته (محمد)، مع أن ابن حجر ذكَره في كائنة ابن أيبك وسماه (عليًّا)، وكذلك هو على الصواب في «الدرر الكامنة»، ونبَّه على هذا الوهم تلميذُه السخاوي في «وجيز الكلام».

ومن هنا لم يعرفه المحقِّقُ! -ابن رحاب-، فهو في «الغرف» في باب الميم (محمد) لا العين (علي)، فخذها يا أعور مِن غير شيء، فقد كان يُرحَل في مثل هذا مسيرة شهر!

ثم ختَم طَعنه على إسناد الأرجوزة، بكلامٍ يقال في مثله: (اخْبُرْ تَقْلَهْ)، حتى جاز لي أن أردد قولَ الأول: (لقد آنَ لأبي حنيفة أن يَمُدّ رجلَه)، ولولا خوف الاغترار، على بعض الطلبة الأغمار، لما كتبتُ سوداء في بيضاء، فأنا أضن بوقتي ضنًّا، على جعجعة ما فيها طِحنًا.

وسأورد نصَّ كلامه، وأدعو القارئ النبيه للحكم عليه، حيث يقول معَقِّبًا على قول الراوي عن ابن أبي العز: (**أخبرنا** قاضي المسلمين الصدر علي بن علي بن أبي العزّ بن عطاء **سماعًا من لفظه** بمسجد «ابن العفيف فخر الدين» بالقرب من «اليغمورية» بسفح قاسيون، **لنفسه** في مختصر السيرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم السلام والتحية، فقال مرتجزًا).

يقول ابن رحاب:

(إدراج لفظة: «لنفسه» من الاحتمالات الواردة القوية:

أن تكون لفظة: «لنفسه» مدرجة ممن سمعها من العلامة ابن أبي العز، أو ممن هو دونه، فيكون العلامة ابن أبي العز قد بلَغَتْهُ «الأرجوزة الميئية» في السيرة، وأعجبته، وهو معاصر لناظمها وبلديِّه الإمام ابن الشحنة الجَدّ، فكلاهما شامي، فأنشدها في مجلسٍ من مجالسه، دون أن يصرح بنسبتها لناظمها الأصلي؛ لكونها ضمن «ألفية» وصفها حفيدُ ناظمِها بأنها: «مشتهرة»، وعادةُ العلماءِ فيما هو مشهور: تركُ نسبته؛ اتكالاً على شهرته المغنية عن بيان النسبة غالبًا، فظن مَن سمعها منه ممن لم يكن له علمٌ بهذه «الألفية»: أنها

من نظمه هو نفسه، فرواها عنه كذلك، وأدرج كلمة: «لنفسه»، ونقلها عنه من سمعها منه هكذا، وهلم جرًّا، حتى وصلت لشيخ الإمام ابن طولون، ثم رواها هو عنه اتكالاً على إسناده، وبهذا يندفع الإشكال، ويزول الاختلال، ويتحقق الإبطال).

فانظر إلى هذه الفلسفة، التي أوَّلُها فَلَس وآخرها سَفَه:

١- فكيف ضبَطَ الراوي اسمَ الناظم، واسمَ المسجد الذي أنشده فيه، واسمَ المدرسة القريبة منه، واسم المكان -وهو جبل الصالحية-، ولم يضبط كون هذا الرجَز لشيخه -ابن أبي العز- أم لغيره؟

٢- أثبتَ الراوي سماعه من الناظم من لفظه، ولم يطعن أحدٌ في صحة هذا السماع، ولم يثبت له فَوْتَ أوَّله.

٣- كلمة (لنفسه) تدل دلالة صريحةً لا يعتريها الشك بأن الكلام لقائله، وهذا أمرٌ معروفٌ عند صغار الطلبة والمسنِدين، فضلاً عن المحققين الجهابذة، ولو جاز لنا أن نشكِّك في هذه الكلمة -دون دليل- لما سَلِم لنا نَقْلٌ.

٤- ابنُ أبي العز أكبرُ مِن ابن الشحنة بنحو عشرين سنة، ومات قبلَه ببضعٍ وعشرين سنة، فهو مِن طبقة شيوخ ابن الشحنة، فالأصلُ أن يكون ابنُ الشحنة هو الآخذ عن ابن أبي العز.

٥- ابن أبي العز دمشقي، وأما ابن الشحنة فهو حلبي، وسماع المقادسة من الأول هو الأصل، وأما السماع من الثاني فيحتاج رحلة، وبين البلدين مِن البُعد ما لا يمكن للراوي إن يخلط بينهما، ولكن لأن ابن رحاب ليس شاميًّا، مع قلة خبرته الواضحة في تراجم تلك الحقبة، الأمر الذي أوقعه في الاشتباه، فظن الجميع دماشقة.

٦- قد يُسَلَّم بأنّ الرجل يُنشِدُ لغيره البيتَ والبيتين والثلاثة دون نسبةٍ، أما أن يرويَ كتابًا كاملاً عنه ولا يَنسبه، فكيف ذلك؟

٧- كيف عرفتَ أنّ «ألفية العلوم» قد نظمَها ابنُ الشِّحنة في حياة ابن أبي العز، فضلاً عن أن تكون قد اشتهرت في حياته شهرة تغني عن النسبة إليها[1]؟ ثم تكون مع ذلك مشهورة عند ابن أبي العز، ومجهولة عند الراوي عنه؟! وعند الراوية عنه؟ وعند الراوي عنها؟ وعند ابن طولون؟

والله -يا ابن رحاب- إنك أنت الجاهل الظالم، صاحب الإشكال والاختلال والإبطال، لا هؤلاء الرواة الثقات والأئمة الأبطال.

ودليلي على ذلك ما سأذكره في النقطة الثامنة:

٨- لقد جهِل ابنُ رحاب: الراوي عن ابن أبي العز، -**وهو: المسنِد شمس الدين محمد بن محمد بن المُحِبّ المقدسي، الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت٨٢٨)**- (وخلط في ترجمته كثيرًا، وترجم لشخص آخر)، فجعله مصريًّا **وهو شامي**، وشافعيًّا **وهو حنبلي**، وسماه: محمد بن أحمد بن محمد، **وهو محمد بن محمد بن أحمد**، وقيَّد وفاته بعد وفاة ابنته الراوية عنه بـ١٤ سنة، **وهو على الصواب مات قبلها بـ ١٢ سنة**.

وبنى جهلاً على جهل، فقال: إنّ أمَة اللطيف ماتت في حياة أبيها!، وإن عمُر أبيها يوم موت ابن أبي العز كان ٢١ سنة! **والصواب أنه كان: ٣٧ سنة**.

فبالله عليكم يا كرام! رجلٌ يصنِّف كتابًا في ٣٠٠ صفحة ليطعن على إسنادٍ يجَهْل نصفَ رواته يستحق أن يسمى: بَحّاثة نقّادة؟! فاللهم لا تُهلكنا بما فعَل السفهاء منّا.

- وهذه ترجمة ابن المحب وابنته من «الضوء اللامع» للسَّخَاوي:

---

(١) والذي صرح بشهرة الألفية هو حفيد ناظمها . فتأمل

محمد بن محمد بن أحمد بن المحِبّ عبد الله بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن منصور بن عبد الرحمن.

الشمس أبو عبد الله، بن الشمس، السعدي، المقدسي، الصالحي، الحنبلي.

ويُعرف كسَلَفه بـ«ابن المحب».

وُلد: في شوال سنة خمس وخمسين وسبعمائة.

وأُحضر في الثالثة سنة سبع وخمسين على أحمد بن عبد الرحمن المرداوي «مجالس المخلدي الثلاثة» وغيرها.

وفي الخامسة على ابن القيم[1] «ثلاثيات» أحمد وغيرها.

وسَمِع: من البدر أبي العباس بن الجوخي «مسند أحمد» إلا اليسير، ومن ست العرب حفيدة الفخر «الشمائل النبوية» وغيرها، ومن ابن أميلة والصلاح بن أبي عمر «مشيخة الفخر» و«ذيلها»، ومن أولهما «الترمذي، وأبا داود» في **آخرين**.

وحج وجاور بالحرمين.

وحدث بهما بدمشق وغيرها.

سمع منه الفضلاء، روى لنا عنه غير واحد كالأبي.

وفي الأحياء من يروي بالسماع منه، فضلاً عن الإجازة.

وذكره شيخنا في «معجمه»، وقال: أجاز لي غير مرة، ثم لأولادي، وكان من المكثِرين

---

(١) هو المسند أبو محمد تقي الدين عبد الله بن محمد بن إبراهيم الدمشقي الصالحي، البزوري العطار الحنبلي المعروف بابن قيم الضيائية (ت ٧٦١) وله إحدى وتسعون سنة وزيادة.

بدمشق، **ذا نظمٍ ونثر**، بل قال شيخنا في «إنبائه»: إنه شَرع في شرح البخاري، ترَكَه بعده مسودة[1]، وكان يقرأ «الصحيحين» على العامة، وله نظمٌ ضعيف.

مات: بطيبة المكرَّمة في رمضان سنة ثمان وعشرين [يعني: وثمان مائة].

وكان يَذكر عن نفسه أنه رأى منامًا مِن نحو عشرين سنة؛ يدل على موته بالمدينة، ثم سمعوه منه قبل خروجه لهذه السفرة، فكان كذلك.

قال: **وهو بقية البيت من آل المحب بالصالحية**.

وهو في «عقود» المقريزي، رحمه الله وإيانا.

- **وأما ابنته راوية الميئية عنه فهي:**

(أمَةُ اللطيف) ابنة الإمام الشمس محمد بن محمد بن أحمد بن المحب عبد الله بن أحمد بن محمد بن ابراهيم بن أحمد، السعدي المقدسي الأصل الصالحي، أخت الشمس محمد الماضي، ووالدة الشهاب أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن سليمان بن حمزة المعروف بابن زريق، ويُعرف أبوها بابن المحب.

سمِعَت من والدها في سنة سبع وثمانين «الدعاء» للمحاملي، ومن محمد بن الرشيد عبد الرحمن المقدسي.

وأجاز لها أبو الهول، والمحب الصامت، وناصر الدين بن داود، والكمال بن النحاس وغيرهم.

---

(١) هو المعروف بـ«التحقيق والشرح والتوضيح إلى ألفاظ متوالية من الجامع الصحيح» جزؤه الخامس في مكتبة جستربيتي بخطه. كما قال محقق السحب الوابلة، وهو من شيوخ ابن مفلح (ت٨٨٤) صاحب «المقصد الأرشد».

وحدَّثت، وكانت خيِّرة أصيلة.

ماتت في جمادى الآخرة سنة أربعين، ودُفنت بالروضة بسفح قاسيون، بالقرب من الشيخ الموفق رحمهم الله وايانا.

ثم (**نعى على ابن طولون تفرده بهذا الإسناد**) وهو -أي ابن رحاب- ألَّف كتابًا كاملاً لإثبات نسبةٍ بلا إسناد، فهل تفرُّدُك مقبولٌ، وتفرّد الإمام ابن طولون مردود؟!

ومتى كان تفرُّد الثقة يضرّه إذا لم يخالَف؟ ومَن قال: إن حديث الثقة يُرَدُّ إذا لم يتابَع؟ هذا في العقائد والأحكام، فكيف إذا كان في السيَر والتواريخ، فهو عند القوم مما لا يحتاج إلى تمحيص.

ثم (**نعى أيضًا على مَن روى هذه المنظومة عن ابن طولون**) وهو الثقة المأمون، وفي الرواة عنه لهذه الأرجوزة -بعينها- جماعةٌ معروفون؛ منهم الشيخ عبد الغني النابلسي.

ثم أجاز لنفسه روايتها عن ابن الشحنة، وهي لم تروَ عنه أبدًا، لا بسندٍ صحيح، ولا بسند ضعيف، فهل هو حلالٌ لك حرام على غيرك؟ أم هو الكيل بمكيالين، والله تعالى يقول: (وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ ٢ وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ ٣ أَلَا يَظُنُّ أُوْلَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبۡعُوثُونَ ٤ لِيَوۡمٍ عَظِيمٖ ٥ يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٦).

ويقول الشاعر الحكيم:

أحرامٌ على بلابله الدو ... ح حلال للطير من كل جنس

أقول: حتى لو وَجد ابنُ رحاب أو غيرُه إسنادًا صحيحًا لهذه الأرجوزة عن ابن الشحنة، فيبقى معارَضًا بالسنَد المروي عن ابن أبي العز.

الناسخ ماسخ

إنَّ أعظم دليلٍ بنى عليه هذا الطاعنُ كتابَه، هو تلك النسخة السقيمة[1] التي أدرَج فيها ناسخُها أرجوزة ابن أبي العز، ضمن ألفية «العلوم العشرة» (**المقطوعة النسبة!**) إلى ابن الشحنة رحمه الله، وهذا هو منشأ الإشكال عند ابنِ رحاب ، وقد صرّح بذلك في المقدمة.

وهو في الحقيقة **الطعنُ الوحيد** الذي بَنى عليه كتابه، وجعله مهدَ انطلاقته الكبرى، وما عداه فهو مِن سَقَطِ المَتاع الذي يَسقط عند أول عقبة.

أما تلك النسخة التي في «الألفية»، فلا يمكن لابن رحاب ولا لغيره أنْ يَنشر الأرجوزة عنها، وفيها من التحريف والسَّقَط الشيء الذي عَمَّ وطَمّ، -وابنُ رحاب يدري ذلك، ولكنَّه يَعرف ويَحرف-، ويحاول أنْ يسحب اللحاف، ولو بالظنون والأوهام والظلم والإجحاف.

فكيف إذا علمتَ أنها نسخةٌ مشوشة الترتيب، ناسخها مجهول، وفي إحداهما ١١ ميئية!!

بل إن وجود الأرجوزة في هذه النسخة من الألفية مجهولة النسب، دليلٌ على إقحامها فيها، وليس على النقص في النسخ السليمة! كما قال أحد الأفاضل.

ونحن نقول له: كيف تطعن في سند ابن طولون ثم تسرق متنه؟ وهل تصحيح المتن إلا فرع عن تصحيح السند، أم هو التلفيق الذي تزعم أنه تحقيق، فالنسَخ الخطية التي استكثر بها على غلاف كتابه، أكثرُ من نصفها منسوبٌ لابن أبي العز، فما لكم كيف تحكمون؟ وانظر خاتمة ردّي هذا؛ في الملاحظات العامة، وانظر حديثي الآتي عن «النسخة الأم».

وأنا عندما نشرتُ الأرجوزة -الطبعة الثانية- جعلتُ تلك النسخة السقيمة، للاعتضاد لا للاعتماد، وما ذكرتُ بعضَ فروقها إلا في الحاشية، مقرونة، من باب الاستغراب في جمعها بين السُّقْم والصواب في بعض الأبواب.

---

(١) وهما نسختان: الأولى تركية والثانية أوروبية، وهما كما يقال: في الهوى سوا، ولذلك أقول النسخة.

الطبوليات

لقد أُوْلِع أهلُ زماننا بتتبّع الغرائب والشواذّ، وجانَبوا طريق العلماء الأفذاذ، فبحثوا عن الشهرة والفَلَتات، فوَجدوا ضالتهم في الطُّبوليات: وهي المسائل التي يراد بها الشُّهرة.

وقيل قديمًا: زلةُ العالم مضروبٌ لها بالطبل.

وقيل: إذا أردتَ أنْ تُشتهَر فاطعن في إمامٍ معتبَر.

كحال ذاك الذي بالَ في بئر زمزم، ليُذْكَر في التاريخ، ولو بالذَّم.

ومِن طُبُوليات هذا العصر: أنَّ يأتي أحدُ الأغمار إلى كتابٍ مشهور، فيُعيد نَشره، أو إلى كاتب شهير فيَغْمِزُه، وإلى رواةٍ ثقات فيوهّمهم.

وصاحبُنا هذا قد جَمع بين السَّوءَتين، فجاء بحَشَفٍ وسوء كِيْلَة، ورمى البَحر بحَجر، وتَفَل في الصحن الذي أكلَ منه، وناطَحَ الجبل الأشَمّ، ودخل مُعتَرَك الأقران، وهو ابن لَبُونٍ، لا يستطيع صَولة البُزْلِ القَنَاعيس.

قال جرير:

قَدْ جَرَّبَتْ عَرَكِي فِي كُلِّ مُعْتَرَكٍ غُلْبُ الرِّجَالِ فَمَا بَالُ الضّغابِيسِ

يقول ابنُ رحاب في المقدمة: (**الأرجوزة الميئية ...، فقد مر عليها زمان طويل** [في الحاشية: منذ عهد الإمام ابن طولون (ت٩٥٣ هـ) حتى عصرنا الحاضر ووقتنا الحالي] **وهي منفية النسبة عن ناظمها الأصلي، وهو الإمام ابن الشحنة الكبير**)

فهل خَفِيَ حالُ هذه الأرجوزة على العلماء من زمان ناظمها إلى زماننا، ليأتي هذا العَصري فيكشف هذا السرَّ المكنون.

ولقد دعاك هذا الظن إلى توهيم ابن طولون وشيوخه، وإلى تخطئة العلامة عبد الغني النابلسي في روايتها، وهو إمامٌ معتبَر عند القوم، بل حَكَم بالتقليد الأعمى على كل من نشَرها وشرَحها، ممن زعم أنهم شيوخه، كما في نشرةٍ مرئية له على (اليوتيوب).

فهو الذي (**حققها ونثر وقائعها!**) وادعى لنفسه التحقيق والتدقيق، بلا بينةٍ ولا بُرهان.

وإذا كان كلُّ مَن أتى بعد ابن طولون قد نفى نسبَتها عن ناظمها، كما زعم، فمن الذي أثبت هذه النسبة لابن الشحنة قبل ابنِ طولون أو بعده، (نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١٤٣)، (ٱئۡتُونِي بِكِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ هَٰذَآ أَوۡ أَثَٰرَةٖ مِّنۡ عِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٤).

والحقيقة: أنه كما قال تعالى: (إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ ١٤٨).

فإذا كان جوابك: الناسخُ أثبَتها، فجوابنا: إن ابن طولون أثبتها وأسنَدها، والنابلسي أسندها بعده، فأيّ الفريقين أولى بالاتباع، أو قُل بالتقليد؟ آلناسخ المجهول، أم المسنِدون العلماء؟!

۞ ۞ ۞

هل لابن الشحنة منظومتان في السيرة؟

ادعى ابن رحاب في دراسته: **(أن لابن الشحنة منظومتين في السيرة النبوية: (الأولى) «الأرجوزة الميئية»، وهي ضمن «الألفية في العلوم العشرة»، واخترع لها اسم: الأرجوزة الكبيرة، و(الثانية) أرجوزة «سير الحور إلى القصور»، في ٦٣ بيتًا، شرَحها حفيده، واخترع ابن رحاب لها اسم: أرجوزة السيرة الصغيرة)**

وهذه مِن بنات أفكار ابنِ رحاب التي وُلِدت خِدَاجًا، ومِن عِنْدِيّات نفسه التي لم يَسبقه إليها أحدٌ، فمثَله كمثل الذي كذب ثم صدّق كذبَه، ثم أيقن وقطَعَ بذلك.

ونسبةُ أرجوزتين في السيرة لابن الشحنة، لم يذكره أحدٌ ممن ترجم لابن الشحنة، ولا ذكَره ابن طولون في كتابه «ذخائر القَصر في تراجم نُبلاء العصر»، وهو الذي نَسب لابن الشحنة أرجوزته «سير الحور إلى القصور» في ٦٣ بيتًا، كما نقل ذلك عنه ابن رحاب نفسه[١].

بل لم يذكر ذلك حفيدُ ابن الشحنة الذي شرح هذه الأرجوزة، وكان حَرِيًّا به أن يفعل، وهو يشرح (الأرجوزة الصغيرة!) لجدِّه في نفس الموضوع، فلمّا لم يُشر إلى ذلك بأدنى إشارة استدللنا بصنيعه هذا على نفي وجود رَجَزٍ آخر لجده رحمه الله[٢].

---

(١) وهي كذلك مسماة في نسخة خطية لهذه الأرجوزة، عندي صورتها، وقد ذكرتها وقارنت بينها وبين أرجوزة ابن أبي العز في طبعتي الثانية للأرجوزة الميئية.

(٢) بل لم يُشر ابن الشحنة نفسه في منظومته على أن له أرجوزة أطول في هذا الباب كما هي عادة بعض المصنفين والناظمين.

وقد نقل ابنُ رحاب كلامَه وقطّعه، وحذَف منه ثلاث كلمات، ولا أدري هل تعمّد ذلك أم لا، غير أنني سأنقل النصَّ كلَّه من نسخة هذا الشرح الخطية بغير حذف، قال أبو البركات عبد البر بن الشحنة (ت٩٢١) عن جده:

(فألّف الألفية المشتهرة في العلوم العشرة، وغير ذلك من التآليف الحسنة، والتصانيف البديعة المتقنة، [**فمن ذلك أن**] نظم السيرة النبوية الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة وأكمل التحية في ثلاثة وستين بيتًا من الرجَز، ولو حاول ذلك غيرُه في ضعفها لعَجز).

فتأمل كيف أن ابن الشحنة الحفيد، لم يثبت لجده إلا رجزًا واحدًا في السيرة، ولو كان له آخر ضمن «ألفية العلوم» لاحتفَل به وأشهره، وامتدح جدَّه بقدرته على نظم السيرة في رجزٍ، غيرُه عن مثله عجَز.

وظاهرُ كلامه أنَّ نَظْمَ السيرة لجده هو نظمٌ خارجٌ عن «ألفية العلوم»، وليس له فيها نظم آخر في السيرة.

فمن أين أتى ابنُ رحاب بهذا القسمة الضِّيْزَى؟!

۞ ۞ ۞

ألفية العلوم العشرة

لا يمكن لعاقل أنْ يُنكر تأليفَ أبي الوليد ابن الشِّحنة لألفيَّةٍ في العلوم العشرة، كيف وقد نصَّ على ذلك جماعةٌ من مترجِميه، ولكن:

هل يستطيع ابنُ رحاب أنْ يأتيَ بنصٍّ عن عالمٍ واحد يَذكُر أسماء هذه العلوم العشرة التي نظمها ابن الشحنة.

ثم هل يستطيع أنْ يُثبت أنّ إحدى تلك العلوم المنظومة: هو علم السيرة النبوية، إنَّ دون ذلك خَرْطَ القَتَاد، فلماذا لا يكون النظم العاشر: في التجويد أو المصطلح أو غير ذلك.

وبعد ذلك هل نَظْمُ السيرة في تلك الألفية هو فعلاً «الأرجوزة الميئية» بعَينها؟

أين وجدتَّ ذلك في كلام مَن ترجم له يا ابن رحاب؟ ما هو إلا في تلك النسخة التي اعترفتَ أنت أنها مشوشة وسقيمة، والعلوم فيها ١١ علمًا خلافًا للمعروف المعهود، وغيرُها من النسخ التي استكثرتَ بها لا توجد فيها الأرجوزة أصلاً، فادعيت نقصَها من عندك.

وما تلك النسخ إلا ضمائم ومجاميع، وخياطة وترقيع، أتى بها ناسخُها، وعزاها لابن الشحنة ماسخُها.

ومن المضحكات قوله: (**والنسختان التامتان اللتان وصلتا إلينا من «الألفية»، ووقفت عليهما، واعتمدتهما!، -وليستا منسوختين عن أصلٍ واحد كما يبدو لمن قابَل بينهما-**).

فتأمل قوله: (ليستا منسوختين عن أصل...) وهو عَرَف ذلك بسبب عدم التشابه في الأخطاء الكثيرة الموجودة فيهما؟!

وقوله: (واعتمدتها) وأنا بالله أحلف أنه ما اعتمد إلا على النسخ المنسوبة لابن أبي العز، وما سواها، فمَسْخٌ لا نسل له ولا عَقِب.

ثم قال: (**وصرح هو نفسه [أي ابن الشحنة] رحمه الله في مطلع أربع ميئيات من الميئيات العشر باسمه وكنيته** ...إلخ)

قلت: ولم يصرِّح بذلك في مطلع الأرجوزة الميئية، فكان ماذا؟!

قال: (**وفي مقابل هذا**) أي: في مقابل وجود الأرجوزة في نسخة الألفية السقيمة، والذي جعله يجزم بصحة نسبتها لابن الشحنة، قال: (**وفي مقابل هذا لا نجد أحدًا ممن ترجم للعلامة ابن أبي العز الحنفي رحمه الله ذكر أن له نظمًا في السيرة النبوية**).

قلت: بل نسبها إليه العلامة المسنِد شمس الدين ابن طولون الدمشقي الصالحي رحمه الله، ورواها بإسناده الصحيح عنه، وهي منسوبة إلى ابن أبي العز في ثلاث نسخ خطية صحيحة.

فأي إمعان في الخصومة هذا؟!

وقد تقدم الردُّ على هذا الاعتراض.

بَيْد أنه مِن هَنَات هذا المعترِض أنه ذكَر «البداية والنهاية» لابن كثير مِن مصادر ترجمة ابن أبي العز! كيف؟ وابن كثير هو شيخُ ابنِ أبي العز!

والعجيب أنه ذكر الجزء والصفحة، فهذا يدل على ماذا؟

هذا دليلٌ آخر على مستوى الفَهم في التحقيق والمعرفة بالتواريخ، وقد مر معك أنه جَهِل ترجمة جماعة من العلماء، وجزم بذلك في تسرع بالغ، وبنى عليه العلالي، فهذه مقاييس تدل على مقدار العلم والتثبّت فيمن يأتي ليوهم العلماء والمؤرخين!

- **وأزيد هنا فأقول:**

مَن هو الذي ترجم لابن أبي العز وذكر منظومته «لامية الخلفاء» في معجم كتُبه ومصنفاته رحمه الله، وها هي نسختها العتيقة التي بخطه، تظهر في مكتبات المخطوطات اليوم، بل نص في آخرها على اسمه بكل وضوح، ومعها كتبٌ تاريخية أخرى له بخطه، فهل وراء ذلك مِن اعتراضٍ لمعترِض؟ أم أن ابن رحاب سيَخرُج علينا بناظمٍ جديد للامية الخلفاء، وبنفس الاعتراضات؟ والتي تصلح لكلِّ معترِض غير مُنْصِف، خصوصًا أن أنظام التاريخ كثيرة.

ومَن طالع محنةَ ابنِ أبي العِزّ عَلِم سببَ خفاء اسمِه والتعمية عليه في بعض كتبه، وما خبَرُ شرحه الشهير على عقائد الطحاوي ببعيد، فقد طُبع أول ما طُبع غير مجزومِ النسبة إليه.

۞ ۞ ۞

اعتراضاتٌ باردة

- واعترض الطاعن: (**باشتهار ابن الشحنة بالنظم العلمي، وذكر ما له من رجز**)، ثم قال: (**وفي المقابل لا نجد هذا الاعتناء الكبير بالنظم العلمي عند العلامة ابن أبي العز، ثم ذكر بعض ما له من شعر**).

وهذه الشبهةُ مع تهافُتها، ومناقَضة الكاتب لنفسه فيها، إلا أن العلامة ابن أبي العز في الحقيقة هو ناظِمٌ من الطِّراز الأول، وهو لُغوي بلاغي عَروضي، يُحسن النظم، ويدَقِّق في الألفاظ، وينبَّه على الأخطاء العَقَدية، ولا أدلَّ على ذلك مِن نَقده لقصيدة ابن أيبك؛ التي غَلا فيها بحق النبي ﷺ، والتي كانت سبب محنة ابن العز وسَجنه.

وكذلك نَظْمُه لكثيرٍ من المسائل الملغزة، وجمعُه للكثير ممن نظَمها قبله في كتابه الفريد، «التهذيب لذهن اللبيب».

ثم نَظْمُه البديع العجيب لتاريخ الخلفاء في لاميةٍ تضمنت (١٣٤ بيتًا)، على وزن وقافية الشاطبية، وقد ذكَر في تضاعيف شرحه عليها عددًا من الأبيات مِن نَظْمه.

وانظر لذلك مقدمة محققها، ففيه زيادةُ بيانٍ وأمثلة.

كما أنني وقفتُ على (المجموع التركي) الذي فيه شَرْحُ اللامية، ومعه أوراق فيها أشعار كثيرة، ومسائل علمية منظومةٌ لابن العز رحمه الله وبخطه، وهي مطبوعة أيضًا مع شرح اللامية له.

- قال: (**ومن المرجحات القويّة أيضًا: كونه اعتمد العدد «مئة»، واعتدّ به، واعتبره في «ألفيته»**).

وهو يعلم أن اعتبار المائة في الكتب والمنظومات ليس خاصًّا بابن الشحنة، بل ألفيات العلوم أيضًا ليست من خصائصه، وهو في اعتراضاته هذه كالتي نَقَضَت غزلها، ومِن فمك أدينك:

١- اعتنى العلماء بالعدد مائة واعتبروه في مصنفاتهم، وقد ذكر المعترِض ١٦ كتابًا في مختلف العلوم، راعى فيها مؤلفوها العدد مائة، ومنها كتابٌ لابن رحاب نفسه، قلت: ولشيخنا عبد القادر الأرناؤوط: «المائة الحديثية الوعظية».

٢- للعلامة زين الدين الآثاري «ألفيتان» في علوم اللغة والأدب، كل ألفية منهما تحتوي على (١٠) علوم، وبعضها في ١٠٠ بيت!

٣- ما ذكرَه في عناية العلماء بالعدد مائة أخذَه من الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» ومن غيره، وهناك مؤلفات متعلقة بالرقم (١٢٠)، وبالرقم (٢٠٠) وغير ذلك، قال الكتاني: (إلى غير ذلك مما يحتاج في ذكره إلى عدة أوراق).

٤- لم يلتزم ابن الشحنة المائة في كل أراجيزه، بل بعضها يزيد عن ذلك.

٥- ابن أبي العز نظَم لامية الخلفاء في (١٣٤ بيتًا)، وهو لا شك رقمٌ قريب من المائة، وله الأرجوزة الميئية التي نحن بصدد دفع الاعتراضات عن نسبتها إليه.

- ثم ذكر: (**أنه وجد في نسخة ابن طولون سقطًا، وغلطين، ثم استدل بذلك على عدم عصمتها من الغلط، وأن الوهم والخطأ قد يحصل أيضًا في إسنادها ونسبتها**).

طبعًا كعادته في النفخ أفرَد لهذا الاعتراض ٤ صفحات!

١- والسقط هو: كلمة [به] في البيت (١٢) من الأرجوزة.

٢- والغلطان:

في البيت (٢٦) كتب كلمة (أربع) بدلاً من (رابع).

وفي البيت (٢٧) كتب كلمة (ورابع) بدلاً من كلمة (وأربع).

هذه هي أخطاء النسخة كلها، وهي من أصح نسخ الأرجوزة على الإطلاق.

أما السقط فهو مستدرَكٌ من (النسخة الأم) التي سيأتي التعريف بها، وقد بيَّنْتُه في الأرجوزة المطبوعة بعنايتي، وهذه النسخة ليست منسوبةً لأحد الشيخين، وهي بخط ابن أبي العز على الصحيح.

وأما الغلَطان فمحتمِلان للصواب، ويمكن جعلُه نسخة أخرى للنظم، والثاني على الصواب في النسخة الأم.

ثم أيش دخل هذا الخطأ القليل جدًّا بل النادر في النص، في تطرُّق الوهم إلى نسبة المنظومة لقائلها، وهل هكذا تكون مقابلة النسخ يا أيها (**الناظر الخبير، والمتأمل البصير، ذو المُكْنة**) -كما وصفتَ نفسك-؟

وقد قدمت في بحث الإسناد من الحُجج ما يغني عن إعادته هنا، فانظره لزامًا.

وله الكثير من مثل هذه الحجج الباردة على طريقة أهل الأهواء، الذين يَكْنُسون كل شَعرة وبَعرة، ليؤيدوا عقائدهم.

- فانظر إليه حيث (**عقد فصلاً طويلاً للمقارنة بين «ألفية ابن الشحنة»، وقصيدته «سير الحور»، وبين أرجوزة ابن أبي العز «الميئية»**).

فكرَّر (**الاستدلال بالعدد مئة**) وقد تقدم الردّ عليه قريبًا.

وقال (**موضوع السيرة النبوية المعروف بالتأليف فيها هو الإمام ابن الشحنة، ولا يُعلم للإمام ابن أبي العز الحنفي تأليف فيها**) وهذا وإن كان تقدَّم الردّ عليه، فلا يَلزم عدَم العلم العدم، واشتهارُ عالمٍ ما بالتأليف في السيرة لا يَنفي ذلك عن غيره، فليس هو من «**الخصائص الشِّحنية**» إنْ صح التعبير، وابنُ أبي العز مشتغلٌ بالتاريخ وله نظم وشرح فيه، وله مؤلَّف آخرُ لم يُطبع أيضًا، والسيرةُ جُزْءٌ من التاريخ بلا شك.

وأكرِّر أنّ «الأرجوزة الميئية» منسوبة إلى ابن أبي العز عند ابن طولون (سماعًا)، وعند النابلسي (إجازة).

ولم ينسبها لابن الشحنة أحدٌ على الإطلاق قبل ابن رحاب، مجتَرًّا لنسخته السقيمة. فتأمَّل!

ثم ذكر: (**أن الإمام ابن الشحنة حرص في كل ميئيات «ألفية العلوم» على أن يشير في مطلعها، وأن ينص في ختامها على أن عددها «مئة»**).

قلت: ومع أنه خالف هذه العادة في مئة المعاني والبيان -كما قال ابن رحاب- فنص على الموضوع والعدد في مطلعها، أقول: مع هذا ليس هو ببدع من التصنيف، بل عامة النُّظَّام يفعلون ذلك في أراجيزهم، ومنهم على سبيل المثال قول عصريِّ ابن الشحنة، وهو الحافظ العراقي في مطلع «ألفية السيرة»:

يقولُ رَاجي مَن إليهِ المَهرَبُ ... عبدُ الرحيمِ بنُ الحسينِ المُذنبُ:

أحمدُ ربّي بأتمّ الحَمدِ ... وللصّلاة والسّلام أُهدِي

إلى نبيّهِ وأَرجو اللهَ ... في نُجْحِ ما سئلتُهُ شِفَاها

مِنْ نظمِ سيرةِ النَبيّ الأمْجَدِ ... ألفيةً حاويةً للمَقصِدِ

فنصَّ على اسمه، وعلى موضوع المنظومة، وعلى عدد أبياتها.

وقريبٌ من ذلك فَعَل في «ألفية الحديث».

وكذلك فَعَل ابنُ مالك في «ألفية النحو»، فقال في مطلعها:

قال محمد هو ابن مالك أحمد ربي الله خير مالك

مصلّيا على النبي المصطفى وآله المستكملين الشّرفا

وأستعين الله في ألفيّه مقاصد النّحو بها محويّه

فنصَّ أيضًا على الاسم، والموضوع، والعدد.

وأما تكرار عبارة: (تمت، وكمُلت) فكثير جدًّا في خواتيم المنظومات العلمية وغيرها، وهي جادَّةٌ مَسلوكة، وعادةٌ مَطروقة.

فكيف نجعلها دليلاً على أنها (**لناظم واحد، ولا يكون بعد ذلك مجال للشاك والجاحد!**)، كما يقول ابن رحاب الناقد؟!

بل إن الإمام ابنَ أبي العزّ نفسه قد نص في مطلع «لامية الخلفاء» على موضوع اللامية، وذكَر في خاتمتها، اسمَه[1] ونسبَه، وعدد أبيات القصيد.

ثم ها هو ابن الشحنة لم ينص في أرجوزته: «سير الحور في السيرة» على اسمه ولا على عدد الأبيات، ولم يختمها بقوله: (وتمت الأرجوزة)، فهل غيَّر عادته، أم هي عادةٌ غير مستقرّة عنده؟!

---

(١) فقال في خاتمتها: وإنيَ عبدٌ من بني العِزِّ مذنبٌ مسمى عليًّا أرتجي عفو ذي العُلا

وابن أبي العز الحنفي يقال له أيضًا: ابن العِز، كما في «تاريخ ابن قاضي شهبة»، و«الإنباء» لابن حجر، ورأيته بخطه كذلك على بعض مصنفاته، وتجدني في هذا الكتاب، أنسبه إلى هاتين النسبتين، فكن منه على بالٍ.

ثم (**أجرى مقارنة بين خاتمتي أرجوزتين من أراجيز الألفية لابن الشحنة، وبين خاتمة أرجوزة ابن أبي العز، وخلص من هذا إلى أن ناظمها واحد**).

وذلك هو قول ابن الشحنة في «مئة المواريث والفرائض»: (وتمت الأرجوزة الفرضية)، وقوله في «مئة الطب»: (وتمت الأرجوزة الطبية).

ومعلوم أن ابن أبي العز قال في الخاتمة: (وتمت الأرجوزة الميئية).

ومع أن هذا الاعتراض باردٌ سَمِج، وروايته تغني عن الردّ عليه، ولكنني أقول: هذا في منظومتين فقط من أصل تسعٍ، فلماذا لم يعتمد ذلك في البقية؟ وجوابك هو عين جوابنا عليك.

ولماذا لا يكون ابن الشحنة (ت٨١٥) هو الذي قلَّد ابنَ أبي العز (٧٩٢)، فهذا أكبر وأقدم من ابن الشحنة.

ثم إن هذا الختم بهذا اللفظ ليس خاصًّا بأراجيز ابن الشحنة، فقد ختم ناظمُ «أحكام الوقف على الهمزة لحمزة وهشام» أرجوزته بقوله:

وتمت الأرجوزة السعيدة ... وهي على إيجازها مفيدة

وهذه الأرجوزة من محفوظات المكتبة الظاهرية/ برقم: ٥٧٢٤.

ولا أظنُّني محتاجًا للبحث عن أمثال هذا الخَتْم، فهو أصلاً لا ينهضُ دليلاً، وإنما أجبتُ عليه من باب التنزُّل.

ومِن نافلة القول أنْ أقول: إنَّ العلماء يَقتبس بعضُهم من بعض، بل ويَسرق بعضهم من بعض، والشعراء يُعارض بعضهم بعضًا، ولا شك أن كثيرًا من فواتح وخواتيم الكتب والمنظومات غير أرجوزة ابن أبي العز قد تكون متشابهة، وهذا الكلام يطول، وله ذُيول.

وما ذكرَه (**استئناسًا؛ من استخدام الضرائر الشعرية، وغير ذلك**) فهو استكثار في الرد، على عادته، لأن هذا كثيرٌ في الشعر، ولا يختص به أحد دون غيره.

وكذلك ما ذكره من (**ظهور أثر صنعة البديع، والعناية بالجناس في الأرجوزة**) -في سبع صفحات!- هو من الاستكثار أيضًا، وليس خاصًّا بابن الشحنة، فالبلاغة من علوم العربية الواجبة، التي كان أهل العلم يعتنون بتعلُّمها، لتعلُّقها بفهم القرآن والسنة، وقد تقدم أنّ ابنَ أبي العز هو من كبار الأدباء النقّاد؛ ذوي العناية بالبلاغة.

۞ ۞ ۞

نقضُ عُرَى (براهينه القوية!)

قال: (**ومن البراهين القوية: وصفه الله تعالى بـ «القديم» في فاتحة الأرجوزة ... وهكذا هو في جميع «النسخ الخطية السبعة»** (كذا ملحونًا، والصواب: السبع)، -ثم ذكر-: **أن تسمية الله بالقديم يوافق عقيدة ابن الشحنة، لا عقيدة ابن أبي العز** – يعني: السلفية- **كما قرره في شرحه على عقيدة الطحاوي**).

والجواب هو:

أنّ منهج أهلِ السنة في باب الألفاظ المجمَلة المشتمِلة على معانٍ باطلة هو: الاستفسارُ عن مُراد قائلِها، فإنْ أراد المعنى الباطلَ أنكَرناه، وإنْ أراد المعنى الصحيحَ أقرَرناه، ثم من الأفضل استعمال الألفاظ الشرعية إذا أمكن دفعًا للالتباس، والتعبيرُ بمعنىً غيرِ مشتَبِهٍ حتى يَحْصُلَ تعريفُ الحقِّ بالوجه الشَّرعي.

وهذا هو عَين ما فعَله الإمام ابن أبي العز في شرحه على عقيدة الطحاوي، حيث قرر أن اسم «القديم»، من محدَثات أهل الكلام، وأنه مشتمل على معنى باطل، وأما إطلاقه على الله بمعنى (الأول) صحيح، وما جاء في الشرع من إطلاق اسم الأول على الله هو الأحسن.

فإطلاق اسم القديم على الله في كلام الناظم، هو بمعنى: الأول الذي ليس قبله شيء، وإطلاقه هنا هو من باب الإخبار، وباب الإخبار أوسع من باب الأسماء والصفات.

فيجوز الإخبار به عن الله، ولكن لا يصح عدُّه في جملة أسماء الله الحسنى.

قال الإمام ابن القيم في «بدائع الفوائد»:

(ويجب أن تُعلم هنا أمور:

أحدها: أن ما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته كالشيء والموجود والقائم بنفسه فإنه يخبر به عنه ولا يدخل في أسمائه الحسنى وصفاته العليا... ثم قال:

السابع: أن ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي وما يطلق عليه من الأخبار لا يجب أن يكون توقيفا؛ **كالقديم**، والشيء، والموجود، والقائم بنفسه.

فهذا فَصلُ الخطاب في مسألة أسمائه؛ هل هي توقيفية أو يجوز أن يطلق عليه منها بعض ما لم يَرد به السمع). انتهى

وقد قرّر شيخُ الإسلام ابن تيمية هذا الأصل في غير موضع من كُتبه، فقال في «بيان تلبيس الجهمية»: (الله سبحانه له الأسماء الحسنى، كما سمَّى نفسه بذلك، وأنزل به كتبه، وعلمه من شاء من خلقه؛ كاسمه الحي والعليم والرحيم والحكيم والأول والآخر والعلي والعظيم والكبير ونحو ذلك، وهذه الأسماء كلُّها أسماء مدح وحمد تدل على ما يحمد به ولا يكون معناها مذمومًا، وهي مع ذلك قد تستلزم معاني إذا أُخذت مطلقة وسميت بأسمائها عمت المحمود والمذموم؛ مثل اسمه الرحيم: فإنه يستلزم الإرادة، فإذا أخذت الإرادة مطلقًا وقيل: المريد فالمريد قد يريد خيرًا يحمد عليه وقد يريد شرًّا يُذم عليه، وكذلك اسمه الحكيم والصادق وغيرهما يتضمن أنه متكلم، فإذا أخذ الكلام مطلقًا وقيل: متكلم فالمتكلم قد يتكلم بصدق وعدل وقد يتكلم بكذب وظلم، **وكذلك الاسم الأول: يدل على أنه متقدم على كل شيء، فإذا أخذ معنى التقدم، وقيل: قديم فإنه يقال على ما تقدم على غيره وإن**

تقدم غيره عليه، كالعرجون القديم والإفك القديم... ونحو ذلك لم يدل إلا على القدر المشترك لم يدل على خصوصية). إلخ كلامه

وقال في «منهاج السنة»: (وأما كون القديم الأزلي واحدًا، فهذا اللفظ لا يوجد لا في كتاب الله ولا في سنة نبيه، بل ولا جاء اسم " القديم " في أسماء الله تعالى، وإن كان من أسمائه "الأول ".

والأقوال نوعان: فما كان منصوصًا في الكتاب والسنة، وجب الإقرار به على كل مسلم، وما لم يكن له أصل في النص والإجماع، لم يجب قبوله ولا رده حتى يعرف معناه.

فقول القائل: القديم الأزلي واحد، وإن الله مخصوص بالأزلية والقدم، لفظ مجمل. **فإن أراد به أن الله بما يستحقه من صفاته اللازمة له هو القديم الأزلي دون مخلوقاته، فهذا حق).**

وكنت قد استحسنتُ في (أول طبعة للأرجوزة الميئية على الإطلاق) أنْ لو قال الناظم:

(الحمد لله [القدير] الباري) لأن ما يناسب الباري، هو القدير، والقدير: من أسماء الله تعالى الثابتة، وأما القديم فيناسبه الباقي، وذكرتُ أنه قد تكون هذه الكلمة تصحّفت على بعض النسَّاخ، ذلك عندما طبعتُ المنظومة على نسخة الظاهرية الوحيدة، أمَا وقد اتفقت جميع النسخ على إثبات لفظ: القديم، فأثبتّه في طبعتي الثانية، وكان توجيهه ما تقدم.

ويمكن أن يقال: إن الناظم عندما نظم هذه الأرجوزة، لم يكن قد تحرَّر عنده القول الصواب في هذه المسألة، وانتشرَت عنه المنظومة كما كتبَها أوَّلاً، ثم حَرَّر القول فيه في «شرحه على الطحاوية».

أقول هذا، مع إعلامنا بأنَّ إطلاق اسم «القديم» على الله جرَى على لسان جماعة من السلف والخلف، منهم الإمام أحمد، بل حتى في كلام ابن تيمية نفسه.

بل ورد هذا الاسم «القديم» في رواية ابن ماجه لحديث الأسماء الحسنى، وإسناده ضعيف.

فإطلاقُ الناظم له على الله بالاعتبارات السابقة لا يخالِفُ معتقَده السلَفي، ولا يكون حُجَّةً لنفي صحة نسبة الأرجوزة إليه.

ثم قال: (**ومن أقوى الدلائل، إن لم يكن أقواها على الإطلاق، وهو لُبُّ هذه الدراسة ولبابُها، وعُمدتها وبابُها، والسببُ الأعظم لرفع النزاع والشقاق والخلاف، والسبيل الأقوم لتحقيق الاجتماع والوفاق والائتلاف: وقوع تطابق «أربعة» أشطار كاملة بحروفها ونصها وفصها في «أربعة» أبيات مختلفة، وشطر شديد الشبه بآخر في موضع مغاير في «الأرجوزتين»**) يعني: «الميئية» و«سير الحور».

أقول: مع أنني قدمت سابقًا، أن الاقتباس، بله السرقات الشعرية أمر معروف ومشهور، وهو وارد جدًّا هنا، وخصوصًا أن النظم نظمٌ علميٌّ، وفي فنٍّ واحد؛ وهو السيرة، والرَّجُلان متعاصران.

ودعوى أن يكون ابنُ أبي العز هو الآخذ لتلك الأشطار- معكوسةٌ على قائلها، وهو أحرى بها، لأن القاضي ابن أبي العز الحنفي أكبر وأقدم، كما تقدَّم.

ولما ادعى الصَّفَدي أنَّ شيخَه ابنَ الوردي سَرَق شعره، رد عليه الحافظ ابنُ حَجر في «الدرر الكامنة» بقوله: (وذكر الصفدي في «أعيان العصر» أنه اختلَس معاني شعره، وأنشد في ذلك شيئًا كثيرًا، ولم يأت بدليل على أن ابن الوردي هو المختلس، **بل المتبادر إلى الذهن عكس ذلك**).

ثم إنَّ الظاهر إنْ كان ابنُ الشحنة قد اطلَع على منظومة ابن أبي العز؛ وهي فيما اطّلعنا عليه أخصرُ نظمٍ في السيرة -على قلة المنظومات فيها أصلًا-، وربما هو أول نظم في هذا الفن، أقول: إن كان ابن الشحنة قد اطلع عليها، فإنه أراد أنْ يُبديَ سَبْقًا وإمامة في هذا الفن، فأعاد نظمَها في ٦٣ بيتًا على عدد سني الحياة المحمدية، وهو نظمٌ جديرٌ بالإعجاب والثناء، لولا أن نَظْم ابنِ أبي العز أسهل وأعذب وأوضح، فنَظْمُ ابنِ الشِّحنة مما يقال فيه: (بالغَ في الإيجاز، حتى صار كالألغاز).

وهذا وغيره، مع مقارنة المنظومتين، قد ذكرتُه في طبعتِي الثانية للمنظومة.

ثم انظر إلى هذا التهويل لهذا التوافق اللفظي بين المنظومتين، في قوله: (**تطابق «أربعة» أشطار كاملة بحروفها ونصها وفصها في «أربعة» أبيات مختلفة**) ومجموعها في الحقيقة بيتان من أصل مائة بيت، فأيُّ غرابةٍ في ذلك؟!

حتى يسَوِّد لأجل ذلك ثماني صفحات كاملة، ويجعلها عمدةَ دراسته!

ثم استكثر على عادته بست صفحات أخر لأبيات أخرى وردت في الأرجوزتين زعم (أنها تتوافق في سبكها لبعض المعلومات).

وأنا سأفْسُر قِشْر لُبِّ هذه الدراسة التي جعلها ابنُ رحاب عُمدتَه، وسأَدخلُ عليه بابَه، متوكِّلاً على الله القائل في المائدة: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمَا ٱدۡخُلُواْ عَلَيۡهِمُ ٱلۡبَابَ فَإِذَا دَخَلۡتُمُوهُ فَإِنَّكُمۡ غَٰلِبُونَۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٢٣ ﴾.

وأقول: دَعك من التطابق بين تلك «الأشطار الأربعة»، الذي وقع بين أرجوزتَي ابن الشحنة -زعمت-، وحدثْني عن التطابق الواقِع بين «الأرجوزة الميئية» و«ألفية العراقي في السيرة» وهو معاصرٌ له أيضًا (ت ٨٠٦)، ثم بعد ذلك أخبرني مَن هو الذي قلَّد الآخر، أو أن تدّعي أن «ألفية العراقي في السيرة» هي لابن الشِّحنة الحنفي أيضًا!!

وهاكها مرتبة على أبيات الميئية:

- **قال ابن أبي العز:**

١٨- والطيب الطاهر عبد الله وقيل كل اسم لفردٍ زاهِ

وقال العراقي:

..... الطيب الطاهر، وهو واحد

وهو الصحيح، واسمه عبد الله وقيل: بل هذان فابنان سواه

- **قال ابن أبي العز:**

٢٧- وأربعٌ من النسا واثنا عشر من الرجال الصحب كل قد هجر

وقال العراقي:

خمس من النساء، واثنا عشرا من الرجال، كلهم قد هجرا

- **قال ابن أبي العز:**

٣٣- وبعد خمسين وربع أسلما جن نصيبين وعادوا فاعلما

وقال العراقي:

وبعد أن مضت له خمسونا وربع عام جاءه يسعونا

جـن نصيبين لـه وكـانـا يقـرأ في صـلاته قرآنـا

- **قال ابن أبي العز:**

٦٤-..... ثم بدر الموعد وبعدها الأحزاب فاسمع واعدد

وقال العراقي:

..... ثم بدر الموعد فدومة، فالخندق، اذكُر واعدُد

- **قال ابن أبي العز:**

٦٦- كيف صلاة الخوف والقصر نُمي وآية الحجاب والتيمم

وقال العراقي:

وقيـل: فيهـا آيـة التيمـم كذا صلاة الخوف مع خُلْفٍ نُمي

- **قال ابن أبي العز:**

٧٤- وحظرُ لحم الحُمُر الأهلية فيها ومتعةِ النسا الردية

وقال العراقي:

وفيه منعُ الحمُر الأهليةِ ومتعةِ النساء، ثم حلَّتِ

- **قال ابن أبي العز:**

٨٨- وحج بالناس أبو بكرٍ وثَم تلا براءةً عليٌّ وحتم

٨٩- أن لا يحج مشرك بعدُ ولا يطوفَ عارٍ ذا بأمرٍ فعلا

وقال العراقي:

وحَجَّة الصديق، ثم أرسلا له علياً بعده على الولا

أن لا يحج مشركٌ بعدُ ولا يطوف عريان كفعل الجهلا

فماذا أنت قائل يا ابن رحاب؟!

وإذا كان عقلك لم يحتمل أن يقتبس ابن الشحنة من ابن أبي العز أربعة أشطار (بنصها وفصها) كما يحلو لك أن تقول، فكم مِن شَطرٍ تطابَق بين «الأرجوزة» و«ألفية العراقي»؟!

دع الكِبْر والهوى، فهي كما ترى «ثلاثُ أراجيز» لثلاثة علماء متعاصِرين، فلو أنَّ ابن رحاب صرَف جهده للمقارنة بينها، والترجُّم على ناظميها، لكان أولى به من تلك الدراسة

التي لم يأت فيها إلا بكل داهية[1]، وذهب يكرّر قوله: (هذا الشطر بنصه وفصه)، حتى جاءه مَن عَصَرَه ومَصَّه.

ومن ذلك أنه حاول المطابقة بين قول ابن أبي العز:

٥٤- .... (وعُرس الطهر)، وقول ابن الشحنة: (وعِرس الطهر)، مع أنها في شرح الحفيد؛ النسخة الإيرانية، مضبوطة بكسر العين، فلا تَطابُق، وقد نبهتُ على الفرق بين معنى اللفظين في طبعتِي الثانية للأرجوزة.

وأنا لم أنشط للتنقير عن كل نَقيرٍ وقِطميرٍ في كلامه، وأظنني لو فعلت، لظهر لي مثل هذا الاستدلال الفقير، الذي ما فيه خَيْر ولا مَيْر، وأن صاحبه ما يعرف قبيلاً من دَبير.

ومن تناقضاته –وكان ينبغي أن تُلحَق ببحث اعتراضاته الباردة– أنه ذكر (**أن أرجوزة ابن أبي العز الميئية وأرجوزة ابن الشحنة سير الحور تشتركان في أغلب المادة العلمية**)

وكيف لا وهما منظومتان في السيرة النبوية؟! وكل كتاب في السيرة فهو يشبه غيره مع بعض الاختلاف في الترجيح والاختيار، والترتيب والتبويب، والطول والقِصَر، فأي دليل في كلامه، إلا الهذَر الذي ما فيه غَيث ولا مطَر.

- ثم تراه يتناقض:

١- فمرة يدعي أن سير الحور تلخيص للميئية، وأنها نُظمت بعدها.

٢- ثم يَذكر أنّ المنظومتين اختلفتا في بعض الترجيحات في مسائل السيرة، ويقول: (**إن اجتهاد الناظم تغير، أو لم يستحضر إلا وجهًا من أوجه الخلاف**).

---

(١) وقد قمت ببعض ذلك في طبعتي الثانية للأرجوزة الميئية، وندبتُ طلبةَ العلم لتخصيص دراسة فيها.

وهذا الاختلاف هو في الحقيقة دليل عليه لا له.

٣- ثم يدّعي أنّ ابن الناظم شرَح الأرجوزة الميئية، بناء على أنه شرح الألفية، ولكنه لا يعلم عن هذا الشرح شيئًا، فما هي إلا ظنون وأوهام.

٤- وبعد أن ادّعى التطابق بين الأرجوزتين في الموضوعات عاد ليقول: إن سير الحور فيها زيادات على الميئية مع قلة أبياتها.

قلت: والحقيقة أن «سير الحور» هي في سيرة النبي ﷺ وسيرة العشرة المبشرين، وقد نبهتُ على ما في الأرجوزتين من اتفاق، وما في سير الحور من اختصار في مقدمة طبعتي الثانية للميئية وحواشيها.

۞ ۞ ۞

النسخة الأم

لقد أخفَى ابنُ رحاب أو خَفِي عليه أن النسخة السابعة التي اعتمد عليها، وهي من محفوظات مكتبة أيا صوفيا بتركيا، تحت رقم/ ١٤١٧، أنها ضمن مجموع رسائل: **كلها للإمام ابن أبي العز الحنفي رحمه الله**، وهذا مفَصَّلُ رسائلِ هذا المجموع:

الرسالة الأولى: الأرجوزة الميئية في ذكر حال أشرف البرية [١ق-٤ق].

الرسالة الثانية: القصيدة اللامية في تاريخ خلفاء الدولة الإسلامية [٥ق-١٣ق].

الرسالة الثالثة: كتاب في تاريخ الخلفاء [١٤ق- النهاية].

وفَهرَسَةُ هذا المجموع في المكتبة: مجموع في بدايته (كتاب مختصر لأبي شجاع في الفقه الشافعي)!، وسبب ذلك أنه مكتوب على غلافه: "كتاب أبي شجاع".

والظاهر والله أعلم أنَّ سبب هذه التعمية على كتب ابن أبي العز، هو ما جرَى له رحمه الله من المحَن والسجن في آخر عمره، بسبب قصيدة ابن أيبك، وتحامُل بعض قضاة الشافعية عليه، مما هو معلوم في سيرته، ولذلك حصَل اشتباه في نسبة «شرح عقيدة الطحاوي» إليه، وقد شرحتُ شيئًا من ذلك في مقدمة الطبعة الثانية للأرجوزة الميئية.

وقد ظَهَر لي أنّ هذا المجموع هو بخطّ المؤلف ابن أبي العز نفسه رحمه الله، وذلك بمقارنته ببعض كتبه الأخرى التي نص فيها على اسمه، وقد نشر الزركلي صورة خطه في «أعلامه». والله أعلم

وهذا قاطعٌ للنزاع إن شاء الله تعالى.

ملحوظات عامة

- **وهذه ملحوظاتٌ عامة على الكتاب الذي (جمع له جراميزه!، وجواهره!، وكنوزه!)، كما قال في خاتمة دراسته:**

١- لم يَذكر شيئًا مما يتعلق بالنُّسَخ الخطية ووصفِها، وأماكنِ وجودها، وغير ذلك مما يتعلق بالناسخ، وهذا عيبٌ واضح، غير أنه لم يفعل لئلا يفتضح، فنُسَخه الخطية السبع، أربعٌ منها منسوبةٌ لابن العِز، فتأمل.

٢- أثبتَ في حواشي نص المنظومة رموزًا للنُّسَخ، مع أنه لم يتقدم قبل ذلك ببيانِ تلك الرموز، وإلى أي النسخ ترمِز، وكيف يفعل، وهو قد تزوَّج بنات أبي العز بغير وليّ ولا شهود، ففجَر في الخصومة، وجاء بالفعلة المعلومة.

٣- لم يَذكُر أحدًا ممن سبَقه إلى طَبْع النظم أو شرحه، وهم أفاضلُ أماثل، وأنا وإن كنت أولهم نشرًا له، غير أنني بينهم على ما يقال: (هو أكبر مني وأنا ولدت قبلَه)، ولماذا يذكُرهم، وهو أوّلُ مَن فَتَق الألسنة بنسبتِه لابن الشحنة!

٤- التكرار والتزيّد في الكلام بما لا طائل تحته، على سياسة: املأ الفراغ ولو بالخطأ، واستكبرْها ولو مُرَّة.

٥- استعمالُه لظَنَّ وأخواتها في مواطن كثيرة، مع توهيمه لكلِّ دليلٍ يُثبت صحة نسبة الأرجوزة لابن أبي العز، بغير دليلٍ يَشفي العليل، أو يروي الغَليل.

٦- القَطع بصحة نسبة المنظومة إلى ابن الشحنة في مواضع عديدة، وبألفاظٍ مختلفة، وهذا من الحماقة، فكان الأورع والأتقى أن يقول: والله أعلم، فقد يأتيه سَهْمُ غَرْبٍ يقطع أكحلَه، أو يَنهر أبهرَه، ففي الزوايا خبايا، وفي الرجال بقايا، وأنا أقَلُّ مَن تكلّم على الأرجوزة وخَدَمَها.

فهل سيوفي ابنُ رحاب بوعده الذي قطَعه على نفسه -كما في خاتمة دراسته- حيث قال: (**وإذا بدى لي ما يخالف ما وصلت إليه، فإني راجع إليه بإذن الله تعالى، ومظهرٌ أمرَه، ومفشٍ سرَّه، وكاشفٌ ستره**)؟

أم سيجانبه الإنصاف، وتأخذه العزَّة بالإثم، وتمنعُه من الاعتراف بالحق الثقيل؟

الله أعلم أيّ ذلك سيكون.

واعلم! أنّ إخراجَ ابنِ رحاب لنصِّ الأرجوزة ليس له فيه أي فَضل، فقد سبَقَه عشراتُ العلماء والمشايخ إلى إخراجها وتحقيقها وشرحها وتدريسها، فهي مما قيل فيه: دُرِس حتى حُقِّق، وطُبِخَ حتى احترق.

حتى قوله في التعليق على البيت (٩٤)، بعد أن أثبتَ لفظ: (بشرى لهم) قال: "**وفي كل نشرات الأرجوزة: (لكم)**" ففي نشرتنا الثانية لها أثبتُّ ما نفاه عن كل النشرات، وهي مطبوعة قبل صدور كتابه بنحو سنة! وفي دارِ نشرٍ شهيرة، وهي المكتب الإسلامي ببيروت.

۞ ۞ ۞

الخاتمة

وأختم ردّي هذا بقول التابعي الجليل سعيد بن جُبير: (**قد أحسَنَ مَن انتهى إلى ما سَمِع**).

وقصةُ ذلك كما راواها «مسلم» بسنده عن حُصَين بن عبد الرحمن قال: كنتُ عند سعيد بن جُبير فقال: أيُّكم رأى الكوكبَ الذي انقَضَّ البارحة؟ قلتُ: أنا.

ثم قلتُ: أما إني لم أكن في صلاة، ولكني لُدِغْتُ.

قال: فماذا صنَعت؟ قلت: استرقَيت.

قال: فما حَمَلك على ذلك؟ قلتُ: حديثٌ حَدَّثَناه الشَّعبي.

فقال: وما حَدَّثكم الشعبي؟ قلت: حدثنا عن بُريدَة بن حُصَيب الأسلمي أنه قال: (لا رُقية إلا مِن عَينٍ أو حُمَةٍ).

فقال: **قد أحسَن مَن انتهى إلى ما سَمِع**.

ولكن حدَّثنا ابنُ عباس، عن النبي ﷺ قال: (ثم ساق الحديث بطُوله).

فانظر إلى الإمام سعيد بن جبير كيف طلَب مِن محدِّثه أنْ يُسند كلامَه ويذكر دليله على ما ذهب إليه، ثم أثنى على إسناده لذلك، واحتج عليه بالحديث المرفوع.

وأما ما أتى به ابنُ رحاب من نُسَخٍ لا زمام لها ولا خِطام، ليُسقط بها الأسانيد، فهذا لا أعلمه يفعله إلا أهل الأهواء، وأرجو أن لا يكون هو منهم.

ونقول له كما قال الإمام التابعي الجليل: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سمُّوا لنا رجالكم) كما في «مقدمة مسلم».

وقال ابن عباس فيها: (فلما ركبَ الناسُ الصَّعبَ والذَّلول لم نأخُذ من الناس إلا ما نَعرف).

فها نحن قد سمَّينا رجالنا، وانتهينا إلى ما سمِعنا، ولم نأخذ من الناس إلا ما نَعرف.

فهل فعل ذلك غيرُنا؟ اللهم لا.

والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان.

وكتب

حسام بن محمد سيف الضُّمَيري

سلخ جمادى الأولى ١٤٤٢